القوى الثالثة:
صعود أدوار التكتلات في العلاقات الدولية

د. أوكسانا كارتاكوفا
أستاذ مشارك العلاقات الدولية والمدير التنفيذي لمركز الاتحاد الأوروبي - روسيا

تشهد العلاقات الدولية الحالية تحولاً جذرياً في بنيتها؛ فمن الواضح أن النظام العالمي القائم لم يَعُد ينال رضا كثير من الدول، وهو أمر لم يَعُد يقتصر على التنافس بين القوى الكبرى: الولايات المتحدة والغرب من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر؛ إذ صعدت "القوى الثالثة" لتُقدِّم نفسها باعتبارها قوة فاعلة قادرة على إعادة تشكيل سياساتها الخارجية بمعزلٍ عن الاستقطاب الدولي المتزايد لاسيما عقب الحرب الأوكرانية.

إذ فضَّلت العديد من الدول تبني مواقف محايدة ولو أثار ذلك غضب واشنطن، في وقت تتصاعد فيه التكهُّنات حول تراجع قوة الولايات المتحدة على رأس النظام العالمي، والتحوُّل من أحادية قطبية إلى نظام جديد متعدد الأقطاب[1].

حيث أدَّى التطوُّر الفائق السرعة "للنهج عبر الوطني" (Transnationalism) إلى خسارة تدريجية في تأثير الولايات المتحدة في النظام السياسي والاقتصادي العالمي الراسخ منذ عقود، في وقت جادلت فيه الأدبيات المعنية بمحاولة فهم الهيمنة الأمريكية، بشيوع نمط العلاقة بين "الراعي" (Patron) صاحب السلطة والمال، و"العميل" (Client) الأدنى منه والمستفيد من نفوذه، أو ما يُعرف بالعلاقة "الزبونية" (Clientelism) بين رأس النظام الدولي والدول الأخرى[2]، وهو نمط من المُستبعَد استمراره في ظل التطورات الدولية الحالية، كذلك فإن الهيمنة الاقتصادية لدول مُعيَّنة كانت قد اكتسبت أهمية خاصة بسبب وضع الشروط

اللازمة لمكاسب إعادة التوزيع أو الميزات التنافسية، أو ما تُسمَّى "أرباح القيادة" (Leadership Rents)[3]، التي تصف كيف أن مجموعة الدول المتقدمة للغاية تحدد مسبقاً طبيعة التنمية الاقتصادية العالمية وإيقاعها، كما أنها تعتبر "مركز جذب" طبيعياً للاقتصادات الصاعدة[4].

أولاً: توظيف المقاومة الصلبة

تتجلَّى التغيرات في النظام العالمي في عدة أشياء: أولاً– التغير في فهم معنى القيادة بعيداً عن مراكز الجذب المعروفة والعلاقات الزبونية، وثانياً– تحقيق سيادة اتخاذ القرار على عكس تنبؤات ليبرالية بزيادة الاعتماد المتبادل، وثالثاً– التحول تجاه "المقاومة الناعمة" (Soft Resistance) عن طريق لاعبين إقليميين تابعين لقيادة الولايات المتحدة من خلال المؤسسات العالمية بدلاً من المواجهة المباشرة. لا يُشير هذا إلى روسيا فقط ورغبتها في توظيف "المقاومة الصلبة" (Hard Resistance) لتحد من مشاركة الناتو في أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، ولكنه يشير أيضاً إلى حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها[5].

إن هذه التحولات قد تنبَّأ بها البعض قبل أحداث أوكرانيا بمدة طويلة، وقبل الجائحة وقبل التصعيد الذي وقع بين روسيا والاتحاد الأوروبي في عام 2014 عقب ضم موسكو لشبه جزيرة القرم، ويُشير تقرير البنك الدولي السنوي الصادر عام 2011 إلى أن مساهمة الاقتصادات النامية في تدفقات التجارة العالمية قد ارتفعت من 26% إلى 42% بين عامَي 1995 و2010؛ وذلك بسبب التعاون المتزايد بين الأسواق الصاعدة. ويستنتج التقرير أنه بحلول عام 2025 سيحدث النمو في أغلبه في الاقتصادات الصاعدة؛ إذ إن الاقتصادات الصاعدة الرئيسية الستة، مثل البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وروسيا، ستُشكِّل جميعاً أكثر من نصف النمو العالمي كله[6].

ولقد أعاقت جائحة كورونا تقديرات النمو الاقتصادي كثيراً، وأرغمت كثيراً من البلدان على تبني موقف وقائي، فتباطأ كلٌّ من التعاون الإقليمي والتعاون عبر الأقاليم. ويُشير تقرير البنك الدولي لعام 2022 إلى تبلور تهديد الركود التضخمي (Stagflation) الذي يجمع بين التضخُّم فوق المتوسط والنمو تحت المتوسط.

إذ بدا واضحاً أن الركود التضخمي سيؤثر بشكل رئيسي على البلدان النامية؛ حيث انخفض النمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (EMDEs) هذا العام بنحو 3.4%؛ وذلك لأن التداعيات السلبية الناجمة عن التدخل الروسي في أوكرانيا تستبعد أي انتعاش لمُصدِّري السلع على المدى القريب، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار الطاقة[7].

توقعات بنمو اقتصادات الدول النامية والناشئة حتى عام 2027

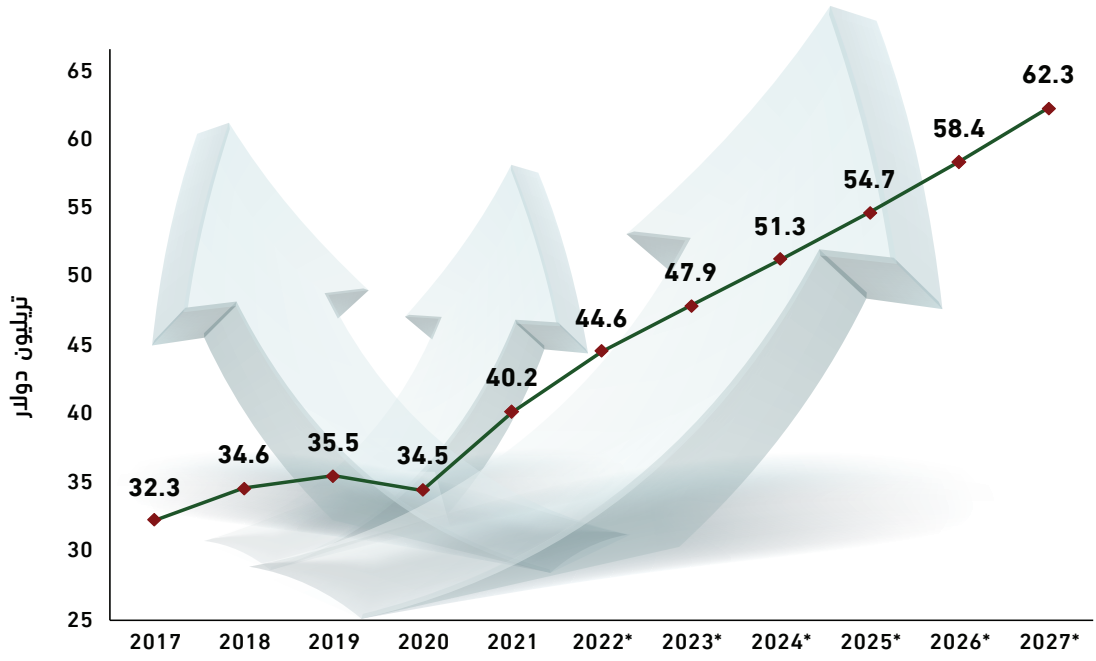

Source: World Economic Outlook, **IMF**, October 17, 2022, Accessible at: https://bit.ly/307s9Vy

وعلى الرغم من أن التنافس الجيواقتصادي لا يزال سمة أساسية في العلاقات الدولية، ويرمز إلى الصراع بين اقتصادات الغرب وباقي دول العالم (وبالتحديد البريكس) حول مستقبل النظام المالي العالمي، فليس هناك علاقة طردية بين التحركات التي تمارسها البلدان المهيمنة وبين الترتيبات العابرة للحدود الخاصة بالتجارة والاستثمار والإنتاج في الاقتصاد العالمي ما بعد أمريكا؛ حيث يتحوَّل ميزان القوة ناحية آسيا[8].

ثانياً: صعود التكتلات الدولية

تُعَد الدول أحد العناصر التي تُحدِّد ديناميات تفاعلات النظام الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تشترك مصالح وردود أفعال الجهات الفاعلة الأخرى في تحديد سلوك الدول والفاعلين في

أدَّى التطوُّر الفائق السرعة "للنهج عبر الوطني" (Transnationalism) إلى خسارة تدريجية في تأثير الولايات المتحدة في النظام السياسي والاقتصادي العالمي الراسخ منذ عقود، في وقت جادلت فيه الأدبيات المعنية بمحاولة فهم الهيمنة الأمريكية، بشيوع نمط العلاقة بين "الراعي" (Patron) صاحب السلطة والمال، و"العميل" (Client) الأدنى منه والمستفيد من نفوذه، أو ما يُعرف بالعلاقة "الزبونية".

هذا النظام؛ أي إنه في بعض الحالات يُحتمَل وجود تراجع في سيادة اتخاذ القرار، في حين أنه في حالات أخرى يُمكن أن تُوجد مناشدة فعَّالة تُطالِب بتعزيز تلك السيادة.

حيث إن تشكيل مؤسسات متعددة الجنسيات تقوم على مصالح اقتصادية (مثل الاتحاد الأوروبي والجات والنافتا وما إلى ذلك) يُوحِي ضمناً بقبول الدول بحقيقة جديدة، هي حدوث انخفاض كبير في القدرات الفردية على التأثير. وبهذا الشكل يتماشى الانخفاض في السيادة مع زيادة التكامل العابر للحدود، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي (EAEU) وما إلى ذلك[9].

وتُعَد الحرب الروسية الأوكرانية أحد الأحداث التي دفعت الدول النامية والمجتمع الدولي بأسره إلى إعادة التفكير في أنماط التكامل عبر الأقاليم والبحث عن أشكال تفاعل جديدة مع الحفاظ على سيادة القرارات الاستراتيجية. ولن تقتصر أشكال التكامل الجديدة على البحث عن المصالح القومية القائمة على سرديات السيادة فقط، ولكنها ستتضمَّن أيضاً مشاركة قطاعية، وليست عمومية، تكون مرتبطة بالاحتياجات الحقيقية للأطراف المختلفة. وفي الوقت نفسه، فإن أشكال التفاعل القائمة التي أثبتت فاعليتها، ستكون نقطة ارتكاز لتعزيز التعاون.

ووجدت الدول التي طال انتسابها إلى العالم الثالث، والدول المُهمَّشة، نفسها بين المطرقة والسندان في شبكات الصراع بين قوى العالم لتعزيز النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي. ويزداد تعقيد الاختيار الاستراتيجي لهذه الدول عند اتخاذ موقف مغاير؛ فعلى سبيل المثال، وقَّعت إيران، في سبتمبر 2022، مذكرة انضمام إلى منظمة شنجهاي للتعاون (SCO) مع توافر كامل حقوق العضوية[10].

وتُعَد هذه الخطوة مُقاوَمة رمزية لهيمنة الولايات المتحدة عن طريق الانضمام إلى قطب القوة المُعادي بقيادة الصين وروسيا. وتسعى المنظمة نفسها إلى التعاون الشامل، وفي الوقت نفسه تعطي الأولوية للأمن. وقد تحوَّل مفهوم الأمن داخل منظمة شنجهاي للتعاون إلى ميدان جذب للمصالح المباشرة للدول، ومنها دول طريق الحرير، والمنطقة الكبرى الأوراسية بأسرها، دون التدخُّل في شؤونها الداخلية والتشكيك في أنظمتها السياسية.

وتُعَد آسيا الوسطى مثالاً بارزاً آخر للتحولات الإقليمية الطويلة الأجل؛ حيث كانت تُوجد محاولات عديدة لتدشين آليات إدماج متنوعة ومستقلة (بخلاف روسيا أو الصين أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) في المنطقة، مثل اتحاد آسيا الوسطى (CAU)، ومجتمع آسيا الوسطى الاقتصادي (CAEC)، ومنظمة تعاون آسيا الوسطى (CACO). وكانت هذه التحالفات تهدف إلى تأسيس منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي واتحاد نقدي ومالي قائم مشترك[11].

وقد كان العامل الرئيسي وراء فشل كل المشروعات هو الفجوة بين الخطاب السياسي وممارسات التكامل الاقتصادي. ولقد ساهم امتناع الدول عن تنسيق إصلاحاتها الاقتصادية وخلق اقتصادات متوافقة، في دعم السيادة الوطنية بشدة؛ أي تفويض جزء من استقلالية الدول في اتخاذ القرارات إلى مستوى متجاوز للحدود الوطنية.

وتُوحِي ضمناً عملية التكامل المحتملة للاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي وطريق الحرير بخلق مساحة اقتصادية مشتركة على مستوى القارة، و"الجمع بين كل أشكال التكامل الممكنة مثل الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي ومبادرة الحزام والطريق (BRI) ومنظمة شنجهاي للتعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)"[12].

وفي هذا السياق، يَجِب تسليط الضوء على كازاخستان باعتبارها قوة مهيمنة جديدة. ولا شك في أن القوة الدافعة لهذه المكانة كانت تحولاً في السلطة، ونتيجة لذلك بدأت تتحول تدريجياً بعيداً عن كل من روسيا والصين. وتحاول

كازاخستان إعادة إحياء فكرة القيادة الإقليمية، وهي الفكرة التي تنازعت عليها أوزبكستان قبل ذلك. ويبدو الآن أنه قد حان الوقت لبدء مرحلة تحوُّل فعَّالة والبحث عن أشكال جديدة من مجموعات التكامل الإقليمي.

لقد نشأت خلال العقد الماضي طبيعة جديدة لمشاريع التكامل الاقتصادي على مستوى العالم، إلى جانب المخاطر المُحدِقة بدول آسيا الوسطى عند اختيار أحد مشاريع التكامل الإقليمية. وقد ذكر المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2022 أن التناقضات الجيوسياسية مُصنَّفة بين أشد المخاطر العالمية خلال الـ12 عاماً المقبلة[13].

ولقد أوضحت تقارير التنافسية العالمية الأثر المضاعف لاهتمامات قوى العالم بآسيا الوسطى، من حيث كل من تقييم أداء الاستثمار ومحاولة التنافس مع قادة الإقليم ذوي التأثير، مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة وتركيا. ولقد انخفضت اهتمامات الاتحاد الأوروبي بالمشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف منذ عام 2014، على الرغم من اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بآسيا الوسطى في عام 2019.

وفي هذا السياق، وجدت السيناريوهات المتعلقة بجنوب القوقاز وآسيا الوسطى (2014) أنه على الرغم من قدرة الدولة على تحقيق مكاسب قصيرة الأجل بمفردها، فإن الآثار الطويلة الأجل يمكن أن تحدث من خلال التعاون الإقليمي فقط. إن المسألة تتوقَّف بعض الشيء على خصائص هذه الروابط الإقليمية من الناحيتَين الجيواقتصادية والجيوسياسية.

وتُبدِي كازاخستان وحدها من بين خمس جمهوريات في آسيا الوسطى حتى عام 2022، قدراتها القيادية ورغبتها في التنافس مع القادة الإقليميين الحاليين، مثل روسيا وتركيا، في إطار مساعيها للحصول على مناخ استثماري مُواتٍ. ففي عام 2022، احتلت كازاخستان المرتبة الـ43 من بين 63 اقتصاداً في مؤشر القدرة التنافسية العالمية، وقد حققت المرتبة الـ35 في العام الماضي. كما تُعَد كازاخستان هي الدولة الوحيدة من بين خمس جمهوريات في آسيا الوسطى المُمَثلة في التقييم السنوي لمنتدى الاقتصاد العالمي[14].

وختاماً، لقد لاقت بعض المبادرات الإقليمية الدعم من أجل تناول قضايا مُحددة، مثل المصالح المتبادلة وعدم التضارب مع المصالح المماثلة الخاصة بالاتحاد الاقتصادي

مؤشر التنافسية لكازاخستان للفترة (2012-2019)

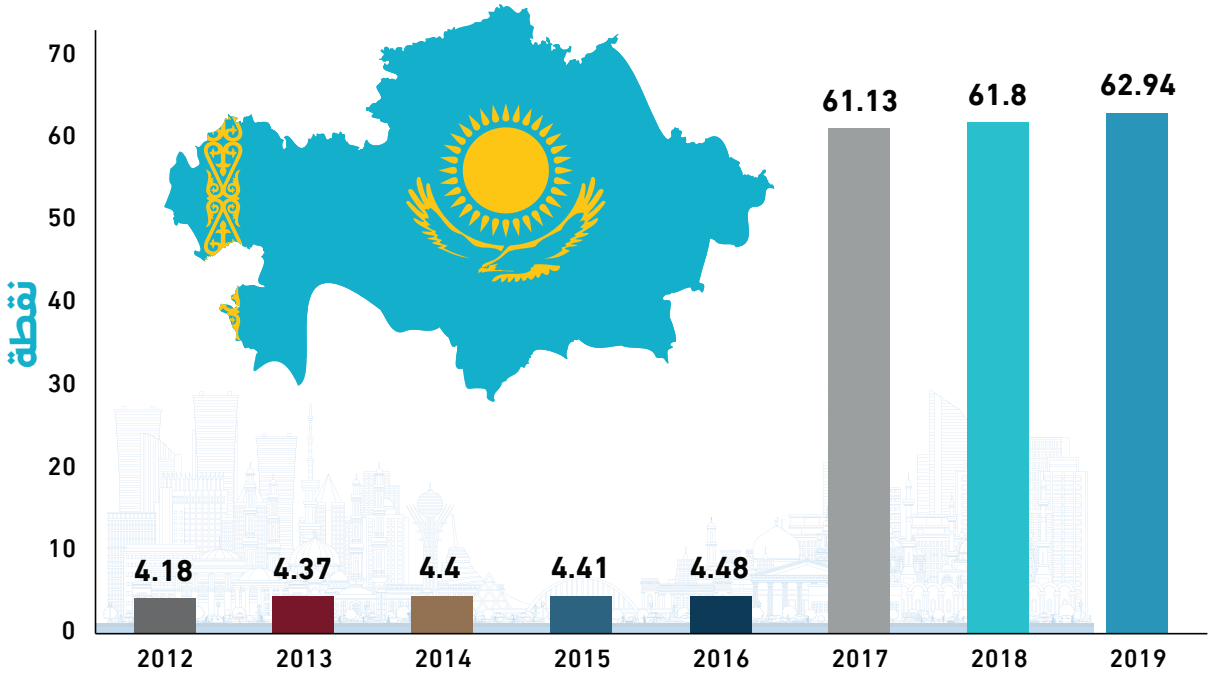

Source: Global Competitiveness Report 2020, **WEF**, Accessible at: https://bit.ly/3pzdatf

الأوروآسيوي أو مبادرة الحزام والطريق، على الرغم من تردُّد دول آسيا الوسطى في الاشتراك في هذه المبادرات. إن مسألة وجود هيكل تعاوني مُتعدِّد الأطراف، مع التركيز الشديد على الاستقرار الاقتصادي والأمن السياسي، وتجنُّب تطوُّر أي مسألة متعلقة بالسيادة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛ تبدو أكثر فاعليةً بالنسبة إلى المناطق المُستهدَفة.

ورغم ذلك، فإن بنية العلاقات الدولية تزداد تعقيداً؛ حيث يُوجد اختلاف في الاتجاهات بين تعزيز سرديات السيادة والحاجة إلى تكامل إقليمي، ويبدو في هذه الأثناء أن الأشكال الجديدة من روابط التكامل ما زالت تتطلَّب قوة مُحركة تتولَّى دور تنسيق الجهود. ويُمكننا أن نتعلَّم من الأمثلة الخاصَّة برابطة آسيان، أن الشكل الشبكي من التكامل يتطلب جهوداً جادة كي نوازن بالتساوي بين الخلافات الداخلية وتقديم سياسات شاملة خارجياً.

المصادر:

1- R. Gilpin, **The Political Economy of International Relations,** Princeton University Press, Princeton, 1987

2- D. Collier & J. Mahon, Conceptual 'Stretching' Revisited: Adapting Categories in Comparative Analysis, **American Political Science Review,** Vol. 87, No. 4, December 1993, pp. 845-855

3- O. Buklemishev, and Y. Danilov, Global Economic Leadership and the "Leadership Rent", **Memo Journal,** 2015, Accessible at: https://bit.ly/3CtzkRw

4- **Ibid.**

5- D.B. Bobrow, Strategies beyond followership', in D.S. Bobrow (ed.) **Hegemony Constrained: Evasion, Modification, and Resistance to American Foreign Policy,** University of Pittsburg Press, Pittsburg, 2008.

6- Multipolarity: The New Global Economy, **World Bank,** Accessible at: http://web.worldbank.org/archive/website01251/WEB/IMAGES/GLOBAL_D.PDF.

7- **Ibid.**

8- D. Woodley, **Globalization and Capitalist Geopolitics. Sovereignty and state power in a multipolar world,** Routledge, New York, 2008.

9- S. Krasner, Globalization and sovereignty. In: D.Smith, D. Solinger, S. Topik (Eds), **States and Sovereignty in the Global Economy**, Routledge, London, 2002.

10- **Op. Cit.**

11- F. Bossuyt, The EU's and China's Development Assistance Towards Central Asia: Low Versus Contested Impact, **Eurasian Geography and Economics**, 2019, Accessible at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/15387216.2019.1581635?journalCode=rege20

12- Chris Devonshire-Eills, The New Eurasian Age – China's OBOR, **Silk Road Briefing**, August 21, 2017, Accessible at: https://www.silkroadbriefing.com/news/2017/08/15/

13- The Global Risks Report 2022, 17th Edition, **World Economic Forum,** 2022, Accessible at: https://bit.ly/3O2mCzE

14- Global Competitiveness Report 2022, **International Institute for Management Development**, April 2022, Accessible at: https://bit.ly/3QhQjvL